١ ــ وجد Duguit ان اللامركزية لا تطال الا صلاحيات الادارة · اما الفدرالية فتمتد الى صلاحيات الحكومة ·ولاحظ ان كلا من اللامركزية والفدرالية يفترض توزيعا في الصلاحيات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية · ولهذا فان معيار التفرقة بينهما يكمن في السلطة المختصة بتعديل هذا التوزيع في الصلاحيات · فاذا كانت الدولة تعمل بنظام اللامركزية امكنها ، من طرف واحد ، تضييق الصلاحيات التي تتمتع بها السلطات المحلية · اما اذا كانت تخضع لنظام الفدرالية فان تضييق صلاحيات كل ولاية لا يمكن ان يتم الا بموافقة هذه الولاية ·

٢ ــ وتبنى Carré de Malberg وجهة النظر التي عرضها Duguit واضاف اليها ملاحظتين :

أ ــ في الدولة الفدرالية ، تضع كل ولاية لنفسها دستورها الخاص ، في حين ان الوحدات أو المصالح اللامركزية ، في الدولة ذات النظام اللامركزي ، تنظم بموجب قانون صادر عن السلطة المركزية في الدولة ·

ب ــ في الدولة الفدرالية ، يمكن ان يكون للولاية جيش خاص بها ، في حين انه يحظر وجود قوة عسكرية مستقلة في الوحدات اللامركزية ·

٣ ــ واقترح Le Fur معيارا اوضح · قال في كتابه المشهور عن « الدولة الفدرالية » : الولايات في الدولة الفدرالية تتميز من المجموعات الاخرى ، التي لا تتمتع بالسيادة ، بانها مدعوة الى الاسهام في تكوين ارادة الدولة » (وفي ذلك اشارة الى المجالس العليا ، او مجالس الولايات ، في الدول الفدرالية حيث تتمتع الولايات بتمثيل متساو ، بصرف النظر عن عدد السكان في كل منها) (١٠) ·

والحقيقة ان الفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية هو فرق في الطبيعة وليس في الدرجة · ففي الدول الفدرالية يرسم الدستور حدود استقلال السلطات الثلاث في كل ولاية ، بينما تقوم السلطة التشريعية في الدولة البسيطة بتعيين اختصاصات الهيئات والمصالح اللامركزية · ان اللامركزية الادارية او الادارة المحلية « تتناول الجانب الاداري فقط وتعالج الامور العمرانية والحضارية التي تقوم بها ، عادة ، السلطة الادارية ·اما الفدرالية السياسية فانها تتعدى النطاق الاداري الى القضاء والتشريع ، وهي تفرض ، حكما ، استقلالا في الدساتير المحلية والهيئات المشرعة والتنظيمات القضائية » (١١) ·

ثامنا ــ وعندما ننتقل الى المقارنة بين اللامركزية الادارية واللاحصرية نجد